لتحرير التجارة وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار و وضع الضوابط الكفيلة بمعالجةشؤون الوكالات وا لمنازعات الناشئة عنها

مشروع قانون جديد للوكالات عرض على مجلس الوزراء وهو حالياً في مجلس النواب لإقراره والمصادقة عليه

لا يجوز مزاولة أعمال أي وكالة في الجمهورية إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة

مدير عام الإدارة العامة للوكالات وفروع البيوت الأجنبية في وزارة الصناعة :

تسجيل 724 وكالة تجارية بوزارة الصناعة خلال النصف الأول من العام الجاري

التجديد لـ(552) وكالة أدوية ومستلزمات طبية وتعديل (23) و شطب(26)وكالة

1756وكالة لم يقم أصحابها بتجديد تراخيصها لسنوات طويلة

عدم السماح للشركات الأجنبية العاملة من مغادرة أراضي الجمهورية إلا بعد التأكد من اتخاذ إجراءات الإلغاء القانونية

صنعاء/ سبأ:

سجلت الإدارة العامة للوكالات التجارية وفروع البيوت الأجنبية بوزارة الصناعة والتجارة خلال النصف الأول من العام الجاري 2007م، 724 وكالة أجنبية ، ليصل بذلك إجمالي عدد الوكالات التي تم تسجيلها منذ بداية نشاط الإدارة وحتى يوليو الماضي (6481) وكالة.

وأوضح مدير عام الإدارة صالح الورافي أن تلك الوكالات توزعت على 155 وكالة تعمل في مجال الأدوية والمستلزمات الطبية، و552 وكالة تعمل في مجالات مختلفة إضافة إلى 17 فرع لوكالة أجنبية.. مشيراً إلى أنه تم خلال هذه الفترة التجديد لعدد (552) وكالة أدوية ومستلزمات طبية وتعديل (23) وكالة، فيما تم شطب (26) وكالة منها بالإيرادات بلغت تسعه ملايين وأربعمائة وستة وثلاثين ألف ريال،كما تم تجديد (109) وكالات أخرى وتعديل (8) وكالات وشطب(5) وكالات، بإيرادات بلغت ثمانية ملايين وسبعمائة وأربعة عشر ألف ريال .

وقال" أما الفروع الأجنبية فقد تم تسجيل (17) فرع وتجديد (41) فرع وتعديل (13) فرع، بإيرادات بلغت أربعة ملايين ومائة وستة وعشرون ألف ريال".

وأشار الورافي إلى أن الإدارة قامت باتخاذ الإجراءات القانونية لإنجاز المعاملات التي قدمت إليها خلال العام الماضي حيث تم الترخيص لعدد (28) فرعاً أجنبيا في مختلف التخصصات وتجديد تراخيص عدد (84) فرعاً أجنبيا والتعديل في بيانات (8) فروع أجنبية وإلغاء فرع أجنبي واحد فقط، وبلغت الإيرادات التي تم تحصيلها مقابل ذلك مبلغ ثلاثة ملايين وستمائة وأربعة عشر ألف ريال.

ولفت إلى انه تم خلال العام الماضي 2006م تسجيل (514) وكالة منها (273) وكالة أدوية ومستلزمات طبية و(241) وكالات أخرى، وتجديد (1865) وكالة وتعديل بيانات (31)وكالة وشطب (14)وكالة، بإيرادات بلغت ثلاثين مليون وأربعمائة وستة وعشرون ألف ريال .

وفيما يتعلق بالوضع الراهن للإدارة أظهرت دراسة علمية قدمها مدير عام الإدارة في اللقاء التشاوري الثالث لوزارة الصناعة والتجارة ان الإدارة تعاني من الكم الكبير للوكالات التي لم يقم أصحابها بالتجديد لسنوات طويلة، وتزيد سنه بعد أخرى.

وكشفت الدراسة أن عدد الوكالات غير المجددة بلغت (1756) وكالة من إجمالي عدد الوكالات المسجلة (4132) حتى نهاية 2003م.. مرجعة ذلك لعدم شطب الوزارة للوكالات التي لم تجدد لثلاث سنوات متتالية عملاً بحكم المادة (18) من القانون المنظم للوكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية.

وأشارت الدراسة إلى أن ابرز المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الإدارة ربط عملها ببعض الإدارات الأخرى مما يسبب تأخير المعاملات وإطالة أمدها بحيث يحسب التأخير على الإدارة، وقيام الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية بمنح تراخيص استيراد لعدد من التجار دون التأكد من وجود تراخيص التوكيلات التجارية التي تعتبر شرطاً ضرورياً ولازماً لاعتبار الوكيل وكيلاً طبقاً لما ورد في المادة (6) من القانون رقم (23) لسنة 1997م التي تنص على انه لا يجوز مزاولة أعمال وكالة إحدى الشركات أو البيوت الأجنبية في الجمهورية إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة.

وأوصت الدراسة بعرض موضوع الوكالات غير المجددة على مجلس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها إما بالشطب أو تخفيض غرامة التأخير بحيث يحفز أصحاب هذه الوكالات على الحضور للتجديد.

مطالبة باستصدار قرار من مجلس الوزراء يلزم الوزارات والمصالح الحكومية المتعاقدة مع شركة أو بيت أجنبي بضرورة الحصول على ترخيص ممارسة النشاط من وزارة الصناعة والتجارة عملاً بالقانون ومن سريان مفعول الترخيص، وعدم السماح للشركات الأجنبية العاملة من مغادرة أراضي الجمهورية إلا بعد التأكد من اتخاذ إجراءات الإلغاء القانونية.

كما أوصت بإجراء تعديل قانوني الوكالات والسجل التجاري ولائحتهما التنفيذية وذلك بإلغاء النصوص التي توجب شهر فرع الشركة الأجنبية في السجل التجاري والاكتفاء فقط بشهادة الترخيص التي تمنح للفرع بموجب القرار الوزاري والتي يتم تجديدها سنويا مع اقتراح نص يلغي أي تدخل في عمل الإدارة من قبل الإدارات الأخرى لضمان عدم تأخير المعاملات وتسريعها خاصة وان تلك التدخلات ليس لها أي أهمية بل أنها تؤدي إلى تأخير المعاملات.

وطالبت بالتعميم على البنوك التجارية بفتح حساب للفروع كضمان لدى البنك بمبلغ ثلاثين ألف دولار لا يتم سحبه إلا عند تصفيه أعمال الفرع الأجنبي بموافقة الوزارة، إضافة إلى إلزام الوزارات والمصالح الحكومية بالعمل على عدم السماح بالدخول في المناقصات لأي وكيل أو مدير فرع شركة أجنبية ما لم تكن لديه التراخيص للازمة بحيث تكون سارية المفعول.

وأكدت الدراسة على ضرورة التنسيق مع وزارة الإعلام بعدم قبول الإعلانات التجارية لأي تاجر بأي وسيلة من وسائل النشر ما لم يكن لديه ترخيص ساري المفعول صادر من الوزارة حيث أن الكثير من التجار يقوموا بالادعاءِ أنهم وكلاء وحيدون في الجمهورية دون أن يقوموا بالتسجيل لدى الوزارة خلافا لما نص عليه القانون.

ونوهت بأهمية إيجاد أرشيف حديث متحرك يستوعب اكبر عدد ممكن من ملفات الوكالات وفروع الشركات الأجنبية.

وبينت الدراسة ان الإدارة العامة للوكالات قامت بإعداد وتقديم مشروع قانون جديد للوكالات تم من خلال نصوصه مراعاة التطورات الاقتصادية التي تشهدها اليمن وسعيها من اجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والى تحرير التجارة وتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وأيضا وضع الضوابط الكفيلة بمعالجة شئون الوكالات و المنازعات الناشئة عنها.. منوهة ان المشروع تم عرضه على مجلس الوزراء وهو حالياً معروض على مجلس النواب لإقراره والمصادقة عليه.

تطوير المنظومة الجمركية خطوة لعصرنة المؤسسات المالية

صنعاء/ سبأ:

تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي ترتكز أساساً علي الإدارة الجمركية والنظم التشريعية والجمركية المتصلة بها. ويؤكد خبراء الاقتصاد على أهمية هذه السياسة في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي ..مبينين أن الحديث عن المنظومة الجمركية وعن الاقتصاد إنما هو حديث عن التنمية الحقيقية والحداثة وعصرنه مؤسسات اليمن وأن الحداثة تعني أن ينخرط الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي من خلال تتبعه للمعايير الدولية للتجارة.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور محمد الزيدي أن السياسة الجمركية تسعى إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بدمج الاقتصاد اليمني في النظام التجاري العالمي وتنمية علاقة

المشاركة بين الجمارك اليمنية والمجتمع التجاري فضلاً عن رفع قدرة القطاع الخاص التنافسية من خلال خفض تكلفة صفقات الاستيراد والتصدير.

وحسب الدكتور الزيدي فإن السبيل الوحيد للاقتصاد اليمني لكي ينمو هو بتشجيع الاستثمار من الخارج والداخل والذي لن يتم إلا من خلال بناء الثقة لدى المستثمر أكان أجنبياً أم يمنياً وتطبيق معايير الاستيراد والتصدير وهي معايير منطقية وشفافة.

ويؤكد أن ذلك لن يتأتى إلا من خلال العمل علي تطوير الجمارك اليمنية لتتواكب مع المتغيرات الدولية ودراسة أفضل السبل المتاحة لتطوير السياسة الجمركية بكافة أدواتها .

من جانبه أكد الباحث الاقتصادي الدكتور خالد الوزان على أهمية إيجاد نظام جمركي مواكب للمتغيرات ويسهم في تفعيل دوره في عملية التنمية.

وقال " لكي تتمكن وزارة المالية من تفعيل السياسة الجمركية وتمكينها من خدمة عملية التنمية فإن عليها إتباع إجراءات جمركية تتسم بالسهولة والبساطة والوضوح، ووضع هيكل تعريفة جمركية يتسم أيضا بالوضوح والبساطة، إضافة إلى الميكنة الشاملة لكافة الإجراءات الجمركية، وتطبيق مبدأ الشفافية في إتاحة المعلومات لكافة المتعاملين مع الإدارة الجمركية ،فضلاً عن الالتزام بالمعايير و الأعراف الدولية في مجال العمل الجمركي" .

وأضاف .. هذا إلى جانب ممارسة الرقابة لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي من خلال دورها في قوانين مكافحة المخدرات وقوانين الأسلحة والذخائر والمفرقعات وذلك في منظومة تعاون من اجل مكافحة الإرهاب والاتجار في السلع غير المشروعة .

وفيما يرى الخبراء أن السياسات المالية المتعلقة بإصلاح الإدارة الجمركية وتفعيل دورها في عملية التنمية تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات أهمها معالجة المشاكل الجمركية، وخاصة الالتزام بالقوانين ومشاكل القيمة الجمركية، وتحديد أسعار السلعة الواحدة من نفس المصدر.

يؤكد الخبير الاقتصادي الدكتور سيف العسلي على أهمية مواصلة عملية البناء والإصلاح وبخاصة فيما يتعلق بضعف المهام الإرادية والحمائية لمصلحة الجمارك.

وأشار إلى أن هناك العديد من القوى ذات المصالح التي تعمل على إحباط أي تقدم في عمل مصلحة الجمارك.

ويعتبر الباحث والخبير الاقتصادي الدكتور محمود السقاف حرص الإدارة الجمركية على الجانب ألإيرادي دون الجوانب الأخرى المتعلقة بمهامها أفقدها الدور المأمول منها في عملية التنمية.

وقال " إن العمل ألإيرادي للجمارك يشوبه الكثير من الشبهات ، وينبغي على مصلحة الجمارك العمل بكل شفافية ووضوح في هذا الجانب، وحتى تتمكن المصلحة من تحقيق أهدافها الرامية

إلى ترسيخ مبدأ الشراكة بينها وبين القطاع الخاص وعليها أولاً اقتلاع كل بذور الفساد داخلها."

وأكد السقاف على أهمية البدء بتنفيذ ما تضمنته توصيات الدراسة الخاصة بمشروع إعادة البناء والهيكلة لمصلحة الجمارك والتي نفذها مكتب الاستشارات الدولية البريطاني / دبليو إس بي / ومن ابرز توصياتها إعادة هيكلة مصلحة الجمارك بشكل جوهري بحيث يكون رئيس المصلحة على قمة الهرم الإداري والتنفيذي ولا تتعلق مهامه بأي إجراء روتيني، وإستحداث أربعة قطاعات للمصلحة، شمالية،جنوبية،شرقية، وغربية، يعين لكل منها وكيل في إطار الهرم القيادي لمصلحة الجمارك .

رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة محفوظ شماخ قال "إن الذين لا يلتزمون بالقوانين في اليمن كثيرون ، فليست مصلحة الجمارك وحدها أو القطاع الخاص وحده ولكن يمكن القول بأنهم موجودون في كافة الأراضي اليمنية".

و أكد شماخ أن هناك خلل قائم في الأنظمة الآلية الجمركية... وقال "هناك خلل في الأنظمة الآلية الخاصة بمصلحة الجمارك والتي لابد من إصلاحها حتى تتمكن الجمارك من غرس مبدأ الثقة مع متعامليها وهو ما ينعكس بالتالي على تفعيل دورها في عملية التنمية .

وبدور وزير المالية نعمان الصهيبي أكد على أهمية البدء بتنفيذ إجراءات جمركية جديدة محفزة ومشجعة على الالتزام الطوعي من قبل المتعاملين مع الجمارك بتقديم البيانات والوثائق الداعمة لإجراءاتهم الجمركية.

ويرى الصهيبي أن للجمارك دورا هاما في تشجيع الصناعات المحلية ورفع معدل التنمية الاقتصادية من خلال إتباع نظم جمركية تسهم في تشجيع الصناعات الوطنية والتصدير فضلاً عن أن إيراداتها تعتبر مورداً هاماً من موارد الدولة السيادية.

وأعتبر القطاع الخاص شريك أساسي في عملية التنمية ، بإعتباره الرافد الرئيسي لموارد الدولة الضريبية والجمركية .

وبين أن وزارته والمصالح التابعة لها تواصل العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والإداري الهادف إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والنمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المؤسسي وتنمية الموارد الذاتية خاصة غير النفطية .

وأشار إلى أن وزارة المالية قامت بسلسلة من الأعمال والإجراءات سواء فيما يتعلق بمراجعة القوانين والدراسات المتعلقة بمختلف قطاعات المالية العامة والتي تضمنت إصلاحات تشريعية وقانونية،وتبني سياسات مالية تعمل على تعزيز عملية الإصلاح خاصة الإصلاح المالي ومحاربة الفساد بكل أشكاله .

وطالب وزير المالية القطاع الخاص بأن يعي أهمية دوره في عملية التنمية والعمل كشريك فعلي مع الإدارة المالية أكانت جمركية أو ضريبية والعمل على تعزيز مبدأ الثقة والمصداقية بين الطرفين .

من جانبه قال رئيس مصلحة الجمارك الدكتور علي علي الزبيدي أن توجهات مصلحة الجمارك تهدف إلى تعزيز وتسهيل حركة التجارة وتعزيز الالتزام الطوعي بالمتطلبات الجمركية وبما يخدم الطرفين الحكومي والخاص.

وبين أن المصلحة حددت إستراتيجية جديدة لها تتضمن إنشاء إدارة المخاطر و تطبيق برنامج خدمة الشركاء المتميزون الرامي إلى تسهيل عملية التعامل مع شركاء العمل الجمركي في التنمية.

لافتاً إلى الإجراءات المتعلقة بتخفيض التعرفة اللجمركية التي عمدت الحكومة إلى تنفيذها في سبيل تطوير وتحديث أساليب العمل الجمركي من خلال حصر التعرفة الجمركية في حزمتين ٥ بالمائة و١٠ بالمائة وإعفاء أكثر من ثمانين سلعة إيرادية من الرسوم الجمركية وإلغاء ضريبة الاستهلاك والإنتاج وإحلال ضريبة المبيعات المخفضة محلها بالإضافة إلى أن حوالي ٧٠ بالمائة من بنود التعرفة أخضع لفئة ٥ بالمائة .

وقال نأمل أن تسهم كل هذه الإجراءات على المدى المتوسط والطويل في رفد الخزينة العامة للدولة بمليارات الريالات التي كانت تخسرها الدولة بسبب التهريب بذريعة إرتفاع فئة الرسوم مقارنة بالفئة الحالية .